﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ ۚ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴿٥٧﴾﴾

[الأنعام: 57]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

تأكيدُ الثّباتِ على الحقِّ ديمومةٌ له

لمّا نفى أن يكون متّبِعًا لأهوائهم، نبّه على ما يجبُ اتّباعُه بقوله: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾، وهو الأمرُ الواضحُ منَ الله تعالى[1]، وإذا كانتِ الآيةُ السّابقة تعني الثّباتَ على الحقّ، فإنّ الآية اللّاحقةَ تؤكّد على هذا الثّبات، وتعزّزُه.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿بَيِّنَةٍ﴾: (بَيَن) أصلٌ يدلّ على الانكشاف، وبان الشّيءُ: اتّضح وانكشفَ[2]. البيّنةُ: الحجّةُ الواضحةُ الّتي تفصل الحقَّ منَ الباطل.

﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ يريد: على يقين، ودلالةٍ، وحجّةٍ، وبرهانٍ من ربّي، لا على هوًى[3]، وهي المعجزةُ الّتي تبيّنُ صدقي؛ وهي القرآن؛ والمعنى: على أمرٍ بيّنٍ[4].

2) ﴿تَسْتَعْجِلُونَ﴾: (عجل) أصلٌ يدلّ على الإسراع، والعجلةِ في الأمر[5]، والاستِعجالُ: الاستِحثاثُ والتّعجيلُ بطلب الشّيء قبل وقته[6]، وقولُه تعالى: ﴿مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾ استعجالُهم الآياتِ والمعجزاتِ، والقيامَةَ، والنّقمَ، والعذابَ؛ لأنّهم طلبوه قبل حينِه[7].

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/30، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/531، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 7/133.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (بين).
(3) الواحديّ، البسيط: 8/183، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 6/438، والعليميّ، فتح الرّحمن: 2/405.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/530 - 531.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (منّ).
(6) الجوهريّ، الصّحاح: (عجل)، وابن منظور، لسان العرب: (عجل)، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 6/440.
(7) الواحديّ، البسيط: 8/184، ومكّيّ القيسّي، الهداية: 3/2041، والسّمعانّي، تفسير القرآن: 2/109.

3) ﴿ٱلۡحُكۡمُ﴾: (حَكَمَ) أصلُه المنعُ للإصلاح[1]، وردُّ المرء عنِ الظّلم، ومنه حَكَمَةُ اللّجام؛ لأنّها تردُّ الدّابّةَ[2]، والحُكم: القضاءُ بالعدل[3]، وقولُه تعالى: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ﴾ [يوسف: 40]؛ أي: القضاءُ والإنفاذ[4]؛ لأنّه تعالى يمنعُ الباطلَ[5]، والمرادُ: الحكمُ الفاصل بين الحقّ والباطلِ[6].

4) ﴿يَقُصُّ﴾: (قصّ) أصلٌ يدلّ على تتبُّعِ الشّيء[7]، القَصُّ: تتبّعُ الأثر، قَصَّ أثرَه؛ أي: تتبَّعه[8]، و﴿يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ﴾: مِن قصَّ الأثرَ؛ أي: يتّبعُ الحقّ والحكمةَ فيما يحكمُ به ويقدّرُه[9]، أو مِن قصّ الحديث، كقوله: ﴿نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ﴾ [يوسف: 3] فجميعُ ما أنبأ به هو مِن أقاصيص الحقِّ[10]؛ لأنّه يُخبرُ بالحقِّ، ولا خُلْفَ في وعدِه ووعيده[11].

5) ﴿ٱلۡفَٰصِلِينَ﴾: (فصل) أصلٌ يدلّ على تمييز الشّيء منَ الشّيء وإبانته عنه[12]، والفصلُ: بَوْنٌ ما بَينَ الشَّيئَين[13]، وقولُه تعالى: ﴿خَيۡرُ ٱلۡفَٰصِلِينَ﴾ هو خيرُ مَن بيّنَ، وميّزَ بَين المُحِقّ والمُبطلِ[14]، وخيرُ مَن فصل بَين الحقّ والباطلِ بما يقضي به بين عباده، ويفصّلُه لهم في كتابه[15].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

يخاطبُ اللّه تعالى نبيَّه ﷺ أن يُعلن لهؤلاء المشركين أنّه على يقينٍ مبين، وبرهانٍ واضح من ربّي، لا على هوًى، وأنتم كذّبْتم باللّه تعالى، وبهذا البرهانِ، ليس عندي ما

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حكم)، والرّاغب، المفردات: (حكم).
(2) الجوهريّ، الصّحاح: (حكم)، وابن منظور، لسان العرب: (حكم).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (حكم).
(4) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/299.
(5) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/165.
(6) الشّوكانّي، فتح القدير: 2/139 - 140.
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قصّ).
(8) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (قصص)، والجوهريّ، الصّحاح: (قصص)، وابن منظور، لسان العرب: (قصص).
(9) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/30، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/531.
(10) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/257، والواحديّ، البسيط: 8/185.
(11) النّسفيّ، التّيسير في التّفسير: 6/91.
(12) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فصل).
(13) الخليل، العين: (فصل).
(14) الخازن، لباب التّأويل: 2/118.
(15) الشّوكانّي، فتح القدير: 2/140، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/264.

تستعجلون به منَ العذاب والآيات الخارقةِ الّتي طلبتموها، إنّما ذلك بيد اللّه، فليس بيدي منَ الأمر شيءٌ؛ فليس الحكمُ إلّا للّه تعالى وحده؛ ومن جُملتِه ما طلبتم، يقول الحقَّ ويحكمُ به، وهو سبحانه خيرُ مَن يفْصلُ بين عباده، في الدُّنيا والآخرة[1].

إنّما رسولُ الله بشرٌ يُوحَى إليه، والأمرُ كلُّه لله

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغةُ الفصْلِ في الآية:

قولُه جلّ شأنُه: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ استئنافٌ لإثبات صدْقِ الرّسالةِ بدليلٍ منَ اللّه مؤيِّدٍ للأدلّة السّابقةِ؛ ليأسوا من محاولة إرجاعِه ﷺ عن دعوته إلى الإسلام وتشكيكِه في وحْيِه بقولهم: ساحرٌ، مجنونٌ، شاعرٌ، أساطيرُ الأوّلين[2].

بيان صدْقِ الرّسالة تأييسًا للمُشركين من تخلّي صاحبِها عن دعوتِه

فائدةُ الأمر بالقولِ وتَكرارِه:

قولُه جلّ شأنُه: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ أمرٌ للنّبيِّ ﷺ أن يُعلن ذلك بالمجاهرة؛ لأنّ تلقينَ القَول دليلٌ على أهمّيّة مضمونِه، وإنّه بحيث أن يُقال بصيغةٍ لا يشوبُها شكٌّ؛ قطعًا لأطماعهم عن ركونِه إليهم[3]، وقد تكرّرَ الأمرُ بالقول بعد قولِه جلّ شأنُه: ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ﴾؛ تكريرًا للاهتمام[4]، واعتناءً بشأن المأمور به[5].

تلقينُ المَقولِ تأكيدٌ لنَصِّه ومضمونِه، واعتناءٌ بشأن المأمورِ به

توجيهُ تأكيدِ الخبرِ:

لمّا كان الخطابُ في قولِه جلّ شأنُه: ﴿إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ للمكذّبين الّذين ينكرون الرّسالةَ والوحيَ أخبرهم بذلك على وجه التّأكيدِ؛ إزالةً لشكّهم.

أكّدَ المَقولَ ردًّا لإنكارِ المخاطَبِ به

(1) السّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن: ص: 258، ومجموعة من المؤلّفين، المختصر في تفسير القرآن الكريم: 1/134.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/264.
(3) الآلوسّي، روح المعاني: 4/159.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/265.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/141، والآلوسّي، روح المعاني: 4/160.

فائدةُ التّعبيرِ بحرفِ الاستعلاءِ:

استعلاءُ النّبيِّ ﷺ وتمكُّنِهِ منَ حُجَجِه،

عُبّر في قولِه جلّ شأنُه: ﴿عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ بالحرف (على) الدّالِّ على الاستعلاء والتّمكّنِ، كقولهم: فلانٌ على بصيرة؛ للدّلالة على التّمكّن منَ اليقين في أمر الوحي[1]، وإشارةً إلى تمكّنه في الأدلّة والحُجج القاهرةِ؛ ثقةً بنصر اللّه تعالى، ولوثوقِه بأنّه على الحقّ[2].

بيانُ التّنكيرِ في ﴿عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾:

تفخيمُ شأنِ البيّنةِ حيث وردَ تَنكيرُها

آثرَ التّعبيرَ عنِ البيّنة في قوله جلّ شأنُه: ﴿إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ بصيغة التّنكير؛ تفخيمًا لشأنها، وتعظيمًا لليقين الّذي هو عليه[3].

دلالةُ (مِن) الابتدائيّةِ:

فخامةُ البيّنةِ مصدرُها الإلهيُّ وقوّةُ اليقينِ بها

عُبّر بقولِه جلّ شأنُه: ﴿إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾: عن مصدر البيّنة بـ (من) الابتدائيّة، والمعنى: أنّها كائنةٌ من جهته سبحانه؛ لأنّ الوحيَ منه تعالى[4]، وفيه زيادةُ تقويةٍ لليقين بأنّه على الحقّ.

توجيهُ نسبة البيّنةِ إلى الرّبِّ:

تأكيدُ تفخيمِ البيّنةِ بالرّبوبيّةِ

نسبةُ البيّنة بكونِها منَ الرّبّ تعالى في قوله جلّ شأنُه: ﴿إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ تأكيدٌ لفخامتها بالإضافة، فقولُه: ﴿مِّن رَّبِّي﴾ صفةٌ مؤكِّدةٌ، ووصفُها بذلك لتأكيد ما أفاده التّنوينُ منَ الفخامةِ، وتعظيمًا لها، ولكمالِها[5].

وجهُ إضافةِ الرّبِّ:

نبيُّ اللهِ رفيعُ المقامِ عندَ ربّه حيثُ أُضيفَ اسمُه إلى اسمِه

إضافة الرّبوبيّة إلى ضمير النّبيّ ﷺ تشريفٌ له، ورفعٌ لمنزلته، وإعلاءٌ لشأنه، وتصريحٌ بقُربِه مِنَ الرّبّ ﷻ.

---

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/265.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 7/133.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/142، والآلوسّي، روح المعاني: 4/160.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/265، والآلوسّي، روح المعاني: 4/160.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/142، والآلوسّي، روح المعاني: 4/160.

مرجعُ الضّمير في بيان المكذَّبِ به:

تكذيبُ البيّنةِ، وتكذيبُ الله تعالى، جحودٌ بربوبيّتِه

اختلف المفسّرون في بيان مَرجِع الضّمير في قولِه جلّ شأنُه: ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾، فالضّمير عائدٌ على الرّبّ أو على البيّنة[1]، والظّاهرُ عَودُه على الرّبّ؛ أي: كذّبتم بربّي؛ لأنّه جرى ذكرُه[2]، وذهب آخرون إلى أنّه عائدٌ على بيّنة؛ لأنّها في معنى البيان، كما قال: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النّساء: 8][3]، والمعنى: كذّبتم بالبيان الّذي جئت به من عند ربّي؛ وهو القرآن[4]، والأَولى عوْدُ الضّمير إلى الرّبّ سبحانه؛ لأنّه أقربُ مذكورٍ قبل هذا الضّمير، وما لا حاجة فيه إلى تأويلٍ أَولى ممّا يستلزم التّأويلَ فيه.

فائدةُ ذكرِ تكذيبِهم بعد ذكْرِ البيّنةِ:

ذِكرُ التّكذيب بعد ظهورِ الحقِّ تقبيحٌ له، وتأكيدٌ لبُطلانِه

قولُه جلّ شأنُه ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ بعد قوله: ﴿إِنِّى عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾ على الاستئناف أو الحال على تقدير (قد) استقباحًا له، فالتّكذيبُ قبيحٌ لذاته، ومجيئُه بعد ذكر البيّنة الواضحةِ الّتي تقتضي التّصديقَ فيه تأكيدٌ على قُبحه[5]، وفيه تعجّبٌ منهم أن كذّبوا بما دلّت عليه البيّنةُ[6]، وتعديةُ الفعل بالباء الدّالّةِ على الملاصقة؛ للدّلالة على شدّةِ التّكذيب.

غرَضُ الاستئنافِ في قوله تعالى: ﴿مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾:

تقبيحُ تكذيبِ المشركين، استئنافُ الخِطابِ بإبطالِ عِللِ المُكذِّبين

في قولِه جلّ شأنُه: ﴿مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾ استئنافٌ مُبيّنٌ لخطئِهم في الاستدلال، حيث جعلوا منشأ تكذيبِهم عدمَ مجيءِ العذابِ الّذي كانوا يستعجلونَه؛ أي: أنّ ما تستعجلونَه منَ العذاب

(1) ابن جُزَيّ، التّسهيل: 1/263.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/531، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 6/438، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/165.
(3) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 6/438، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/531.
(4) الخازن، لباب التّأويل: 2/117.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/142، والجمل، الفتوحات الإلهيّة: 2/361.
(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/266.

الموعودِ في القرآن، وتجعلون تأخُّرَه ذريعةً إلى تكذيبه ليس في حُكمي وقُدرتي حتّى أَجيءَ به، وليس أمرُه بمُفوَّضٍ إليّ[1].

توجيهُ المجاز في ذكرِ العِنديّة:

نفيُ العِنديّةِ مجازٌ في نفيِ القُدرةِ على ما طلبوُه واستَعجلُوه

التّعبيرُ بالعِنديّة في قولِه جلّ شأنُه: ﴿مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾ مجازٌ عنِ التّصرف بالعلم والقُدرة، ونفيُها نفيٌ للقدرة والعلم، والمعنى: ليس في مقدرتي، فأنا لستُ العليمَ القديرَ، ولكنّني عبدٌ مُرسَلٌ أقفُ عند ما أُرسلتُ به، وحقيقةُ (عند) أنّها ظرفُ مكان، وتُستعمل مجازًا في استقرار الشّيء لشيءٍ، وملكِه إيّاه، كقوله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: 59][2].

فائدةُ الحصْرِ بقصْرِ القلْبِ:

الوعيدُ والعذابُ بيدِ الله تعالى وحدَه

تقديمُ المسنَدِ الظّرفِ ﴿عِندِى﴾ في قوله جلّ شأنُه: ﴿مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾ أفاد قصْرَ القلبِ[3]؛ "لأنّهم توهّموا مِن توعُّد النّبيّ ﷺ إيّاهم أنّه توعّدَهم بعقابٍ في مقدرتِه، فجعلوا تأخّرَه إخلافًا لتوعّدِه، فردّ عليهم بأنّ الوعيدَ بيد الله"[4].

إيثارُ التّعبير بالاسمِ الموصولِ:

العذابُ واقعٌ موصولٌ بالمشركين لا محالةَ، وإنْ تأخّرَ

عبّر بالاسم الموصول في قولِه جلّ شأنُه: ﴿مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾، ولم يقُل: (العذاب) إشارةً لما في حيّز الصّلة منَ الاستعجال، وهو يُنبئ أنّه مؤخّرٌ مدّخرٌ لهم، واقعٌ بهم لا محالة[5].

دلالةُ الحصْرِ في قولِه تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾:

في قولِه جلّ شأنُه: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ حصرُ الحكم في الله

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/142، والآلوسّي، روح المعاني: 4/160.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/267.
(3) قصر القلب: قلب ما عند المُخاطَب، وذلك بعكس الحكم، نحو: ما سافر إلاّ علّي، ردًّا على من اعتقد أنّ المسافر خليلٌ لا عليٌّ، فقد قلبتَ، وعكستَ الحكم لدى السّامع. يُنظر: القزوينيّ، الإيضاح: 3/15، وعصام، الأطول: 1/540، وأحمد الهاشميّ، جواهر البلاغة، ص: 173.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/268.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/267 - 268.

تعالى؛ في معرضِ نفيِ قُدرته وعلمِه بنزول العذاب؛ لتفويض أمرِ العذاب إلى الله تعالى[1]، ونفيِ أن يكونَ لغيره سبحانه دخلٌ ما فيه بوجهٍ منَ الوجوه[2].

فـوّضَ الـقـرآنُ أمرَ العذاب إلى الله، ونفاه عن كلّ أحدٍ سواه

توجيهُ عُمومِ المحصور وخُصوصِه:

حصرَ قولُه جلّ شأنُه: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ﴾ الحُكمَ بمعناه العامِّ في الله تعالى بواسطة النّفي والاستثناء، وكلُّ صفةٍ مسنَدةٍ إلى الله تعالى بهذا الأسلوب فالقصرُ فيها حقيقيٌّ تحقيقيٌّ؛ لتعميمِ نفيِ الصّفة عمّن عداه سبحانه، وحسمِ الجدال في نسبتِها إلى الله وحده، والمرادُ به عمومُ الحكم، وذُكِر عقبَ استعجالهم بالعذاب؛ لبيان أنّ الحكمَ في تعجيل العذاب وتأخيرِه[3] لله تعالى وحده، فهو خاصٌّ يندرجُ ضمنَ ذلك العموم[4].

لا حُـكـمَ في تأخيرِ العذابِ أو تقديمِه إلّا لله تعالى

إيثارُ التّعبير بالفعل المضارع ﴿يَقُصُّ﴾:

في قوله جلّ شأنُه: ﴿يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ﴾ تعبيرٌ بالفعل المضارع للدّلالة على التّجدّدِ والاستمرارِ بلا انقطاعٍ، فجميعُ أحكامِه تعالى تابعةٌ للحقّ، فهو لا يَحكُم إلّا بما هو حقٌّ[5].

إنّ تَتَبُّعَ الحقّ متجدّدٌ لا ينقطعُ في كلّ زمانٍ

فائدةُ التّذييل:

في قوله جلّ شأنُه: ﴿وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰصِلِينَ﴾ اعتراضٌ تَذْييليٌّ؛ مقرِّرٌ لمضمون ما قَبْلَهُ مُشيرٌ إلى "أنّ قصَّ الحقّ ههنا بطريقٍ خاصٍّ، هو الفصلُ بين الحقِّ والباطل"[6].

في التّذييلِ تقريرٌ لمضمونِ الفصلِ بـين الـحـقّ والباطلِ

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/531.
(2) الآلوسّي، روح المعاني: 4/160.
(3) الإيجيّ، جامع البيان: 1/540، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/142.
(4) الخازن، لباب التّأويل: 2/118، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/142، والآلوسّي، روح المعاني: 4/160 - 161.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/142.
(6) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/142.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

البيِّنة واليقين:

إدراكُ المحسوسِ أظهرُ

البيِّنة في الآية بمعنى اليقين على أرجح الأقوال، لكنّ اليقينَ هو العلمُ المؤكَّدُ، وهو سُكونُ الفهم مع ثبات الحُكم[1]، فهو خاصٌّ بالمعاني القلبيّةِ المعقولةِ، ولكنّ البيِّنةَ هي الدّلالةُ الواضحةُ عقليّةً كانت أم محسوسةً، وإدراكُ المحسوس أقوى وأظهرُ[2]، ولهذا آثرها النّظمُ القرآنيُّ في هذا السّياق.

الاستعجال والإسراع:

طلبُ الشّيء قبلَ أوانِه استعجالٌ مذمومٌ

الإسراع محمودٌ؛ لأنّه تقديمُ الشّيء في وقته، والاستعجالُ مذمومٌ؛ لأنّه طلبُ الشّيء قبلَ وقته.

العَجَلَةُ: طلبُ الشّيء، وتحرّيه قبلَ أوانِه، وهو مِن مُقتضَى الشّهوةِ، فلذلك صارت مذمومةً في عامّة القرآن".

وأمّا السّرعة والإسراع فهي التَّقدُّم فيما ينبَغي أن يُتقدَّم فيه، وهي محمودةٌ، ونقيضُها مَذمومٌ، وهو الإبطاءُ. والعجلةُ: التَّقَدُّمُ في ما لا ينبغي أن يُتَقَدَّم فيه، وهي مذمومةٌ، ونقيضُها مَحمودٌ، وهو الأناةُ.

فالاستعجال مذمومٌ؛ لأنّه مطالبةٌ بتعجيل الشّيء قبلَ وقته، والإسراع محمودٌ؛ لأنّه تقديمُ الشّيء في وقته. وفي الآية لفظُ الاستعجال أدقُّ وأنسبُ؛ لأنّهم طلبوا العذابَ قبل وقته.

فَأَما قولُه تعالى: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴿٨٤﴾﴾ [طه: 84] فذكر أنّ عَجَلَتَه - وإن كانت مذمومة - فالّذي دعا إليها أمرٌ محمودٌ، وهو طلبُ رضا الله تعالى.

(1) الرّاغب، المفردات: (يقن).
(2) الرّاغب، المفردات: (بين).

(الفصْل) و(الحُكْم):

الـفَـصـلُ تبيانٌ لـلـحـقِّ مـنَ الباطل

في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰصِلِينَ﴾ لم يقُل: وهو خيرُ الحاكمين؛ لفرقٍ بين الفصلِ والحُكمِ، فالحكمُ فيه منع، يقال: أحكمتُه، منعتُه، والحكمُ بالشّيء أن تقضي بأنّه كذا، أو ليس بكذا سواء ألزمت ذلك غيرَك أم لم تُلزمْه[1].

أمّا الفصلُ فإنّه تبيينُ الحقّ منَ الباطل، وفصلُ الخطاب[2]: ما فيه قطعُ الحُكم، وهذان المعنيان هما المقصودان هنا، ولهذا قال: ﴿وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰصِلِينَ﴾.

(1) الرّاغب، المفردات: (حكم).

(2) الرّاغب، المفردات: (فصل)، والعسكريّ: الفروق اللغوية، ص: 151.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد العاشر، سورة المائدة من الآية 107 إلى سورة الأنعام الآية 58
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة المائدة من الآية 107 إلى سورة الأنعام الآية 58 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 10 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-62-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 10 : سورة المائدة من الآية 107 إلى سورة الأنعام الآية 58.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-62-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7560922 بتاريخ 2023/12/18م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»